

جدل «سيداو» في السودان.. أدلة القطع مع مرحلة الإسلاميين

قضية المساواة تجبر الأحزاب الإسلامية على استعراض هوسها الديني



حقوق المرأة اختبار للحكم الجديد في السودان

الفوضي، و«الخرطوم ليست باريس». ونظمت الوقفة مبادرة «سودانيات ضد سيداو»، ورفعت للوزارة، مذكرة اعتبرت أن «التوقيع على اتفاقية سيداو، وإلغاء قوانين الشريعة المتعلقة بالأحوال الشخصية وأحكام الأسرة، تجاوز سافر لهوية وثقافة البلاد ودين الغالبية العظمى من السودانيين».



أسماء محمود محمد طه
الحكومة إذا لم تواجه هذا الهوس الديني سترجع للمربع الأول

تبدو «سيداو» أحد المؤشرات السياسية المهمة للطريق الذي يمضي فيه السودان، والذي يجب أن يطوي في النهاية مرحلة حكم الحركة الإسلامية، بالتالي الفلتات التي حدثت من وراء هذه القضية، تصلح لتكون مقياسا لما يمكن أن تظهر عليه المواقف في قضايا داخلية أشد خطورة، وقد تجد ممانعات أكثر حسما من الأحزاب الإسلامية، التي أعادت ترتيب أوراقها على ضوء المعطيات الجديدة، وتسعى إلى الاستفادة من حداثة القوى الصاعدة وقلة خبراتها السياسية، وعدم وجود الحزب الفصيل أو الظهير السياسي للسلطة الانتقالية.

إسلامية عديدة بدأت تعيد ترتيب أوراقها على الساحة السودانية، مستفيدة من اللبنة الظاهرة في استهدافها، ما جعلها تعتقد أن جيوبها لا تزال نشطة في دولاب الدولة.

المساواة الكاملة

في المقابل سلمت منظمات نسوية محسوبة على التيارين اليساري والليبرالي، في 19 أكتوبر الجاري، وزير العدل السوداني نصر الدين عبدالباري، مذكرة مؤيدة للانضمام إلى اتفاقية «سيداو».

تسلم عبدالباري، مذكرة من منظمات نسوية بالخرطوم، خلال مشاركته في حفل تدشين قاعدة بيانات قضايا العنف ضد المرأة، ومبادرة الإصلاح القانوني لهيئة محامي دارفور، ومركز «معا» الثقافي، ومعهد «السلام» الأميركي، و«تنمية حقوق الإنسان» الإفريقي. ورفعت المشاركات لافتات تطالب بانضمام السودان إلى اتفاقية «سيداو»، وإلغاء قانون النظام العام والأحوال الشخصية.

مذكرة التنظيمات النسوية، دعت إلى إلغاء قانون النظام العام، والانضمام إلى العهود الدولية، ومنها ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وجاء في المذكرة الدعوة إلى إلغاء المواد والقوانين التي تهدد إلى التمييز ضد المرأة الواردة في القانون الجنائي وقانون الأحوال الشخصية. حيث قالت الأمانة العامة للحزب الجمهوري، أسماء محمود محمد طه، خلال الحفل، «لا بد من إلغاء قوانين النظام العام والأحوال الشخصية، وترسيم حقوق المساواة الكاملة بين النساء والرجال».

وأضافت «الحكومة الانتقالية إذا لم تواجه هذا الهوس الديني سترجع للمربع الأول. أطلب الحكومة أن تتحلل بالشجاعة الكافية لمواجهة تلك التحديات».

ورمى تدخل الحزب الجمهوري في هذه القضية بحجر ثقيل في مياهه، فهو من أبرز أعداء الأحزاب الدينية في السودان، وبدأ يستعيد نشاطه عقب سقوط البشير، ويعد في الأجواء الراهنة فرصة للتعبير عن مواقفه السياسية الراضية للحركة الإسلامية، والتي يعتبر أنها كتبت البلاد على مدار ثلاثة عقود في جميع المجالات، وفي مقدمتها المرأة التي عانت من الإقصاء والتهميش، وتمثل «سيداو» طاقة أمل لكف القيود، والتأكيد على ضرورة ألا يتخلف السودان عمّا

في السودان جدل جديد مثاره اعتراف الحكومة الانتقالية الانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية ومن ضمنها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو». والجدل المشار إليه يعكس المرحلة التي يشهدها السودان بعد إبعاد الإسلاميين عن الحكم، واستعداد البلد للدخول إلى مرحلة جديدة عنوانها المركزي الدولة المدنية التي تحمي جميع أعضاء المجتمع وتحافظ عليهم بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم الدينية والقومية والفكرية.

الخرطوم - جدل سياسي بين

الأحزاب ووسط مواقع التواصل الاجتماعي يشهده السودان هذه الأيام بخصوص اعتراف الحكومة الانتقالية الانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية، ومن ضمنها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو».

وامتد الجدل إلى خطاب الجمعة ووسائل الإعلام المحلية، وسط مخاوف من انقسات أيديولوجية تلقي بظلالها على الفترة الانتقالية بالسودان.

النقاش حول الانضمام إلى اتفاقية سيداو، ليس وليد اللحظة الثورية في السودان، بل إن النظام السابق برئاسة الرئيس السوداني المعزول عمر حسن البشير أفصح في 28 مايو 2018، عن عزمه المصادقة على اتفاقية سيداو، مع التحفظ على بعض البنود على غرار ما فعلته المملكة العربية السعودية.

قراءات كثيرة اعتبرت أن النوايا الرسمية السابقة، لم تكن نتيجة اقتناع جدي التوقيع على الاتفاقية، أو مراعاة على جواهر الاقتصادية والاجتماعية، بل كانت تكتيكا يراود به فتح كوة خارجية للنظام السابق.

حيث تخوف بعض المسؤولين في النظام السابق من أن جهات أوروبية تعرقل انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية بسبب امتناعه عن الانضمام إلى معاهدات دولية بينها سيدياو

وميثاق المحكمة الجنائية الدولية.

هوس ديني

رئيس المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم السابق) إبراهيم غندور، وضع صورة على صفحته الرسمية بموقع فيسبوك، بها عبارة «لا.. لسيدياو». وقال إنها أكثر وثيقة في العالم تضرب ثقافتنا الإسلامية والسودانية.



نهاية المشروع الطائفي

عراقية، لا من أي طائفة يكون. يكتشف أن الفقر لا يقتصر على طائفة بعينها، كما يكتشف أن أهل الفساد وقادة الميليشيات، المؤتمرين للولي الفقيه ولأهله، هم على السوية ذاتها من الاحتفاظ من كل الطوائف.

الفساد لا دين له، ولا طائفة. وهو لا يرحم أحدا، ولا حتى الذين يتواطؤون في الصمت عليه.

شيعا العراق، أكثر من سنتهم اليوم يعرفون كم أنهم بحاجة إلى أن يكتشفوا «الانتماء الجامع» الذي نبهه الطائفون. يستطيعون أن يروا حجم المجازر التي ارتكبت بحق أبناء وطن ضاع تحت سنابك خيل الرعاع الذين يقودهم خامنئي ليسبحوا بحمد قاسم سليمان، وأتباعه من قرقوزات «النتشابه» العراقيين.

اللبنانيون رأوا الشيء نفسه، رأوا القمامة تعلق، كلما علت العمامة. ورأوا أن أركان المشروع الطائفي هم أنفسهم القمامة.

ولئن ظل الطائفون قادرين على القتل في العراق، فإن نظامهم سقط. اللبانيون أسقطوه، في تظاهرات لا يستطيع خامنئي أن يمارس فيها هواياته الدموية، بنصب قناصة على رؤوس المباني لقتل المتظاهرين أو بتحريك ميليشياته لسحقهم.

عندما يسقط نظام الطوائف في لبنان، لا أعرف على أي قاعدة سوف يقوم النظام الإيراني نفسه، دع عنك ظله في العراق. لقد سقط المشروع.

حتى وإن كانت هي النموذج المنشود للفوضي «الخلاقة» (كما تينتها كوندلينز ريس في ما بعد)، فإنها بحكم طبيعتها بالذات دولة فساد. والفساد إذ يغني عصاباته، فإنه يفكر كل الآخرين، ويدفعهم إلى هاوية بلا قرار. وهؤلاء لم يمكن إبادتهم لتنهى دولة الطوائف،



خارطة الشرق الأوسط على نحو مختلف لخرائط سايبكس-بيكو.

استنادا إلى هذا التصور، تقدم برنارد لويس ليكون بمثابة المنظر الرئيسي للمشروع، واعتبارا من العام 1993، تصدر جدول أعمال الكونغرس في ما يتعلق بمستقبل المنطقة.

وبطبيعة الحال، فقد تحول المشروع إلى جهد منظم من جانب البنتاغون، وسرعان ما تبعته دراسات وخرائط ونمويلات وبحوث عن أدوات للتنفيذ. الإخوان المسلمون كانوا هم حضان الرهان الأول في مجتمعات غالبا من السنة، بينما كانت إيران هي النموذج الذي ينطلق منه التمزيق إلى حروب أهلية متكاملة المقومات والمعالم.

في لبنان، كان المشروع يؤدي دوره. فالنظام الذي قام على أسس طائفية كان قد أغرق البلاد بحرب أهلية دامت 15 عاما بين العام 1975 و1990. وهي حرب لم يمكن وقفها (باتفاق العام 1989) إلا بتكريس الأسس نفسها التي انطلقت منها الحرب.

بمعنى آخر: كان المشروع الطائفي واضح المعالم. وواضحة نهاياته. واضحة ميليشياته، وواضحا خطابه أيضا. ولم يكن ليحتاج إلى الكثير من الجهد النظري لتبريره، وبوجود تنظيمات تحمل يافطات إسلامية، وهويات مذهبية بديلة للهوية الوطنية، فلم يكن انخراطها في المشروع صعبا.

عندما تم غزو العراق في العام 2003، وُضع المشروع قيد التطبيق، بما يشبه صراعات داخل هذه الدول، كتمهيد لإعادة



علي الصراف
كاتب عراقي

ما يبدو مقدسا في العراق، يُداس بالأقدام في لبنان. وما يبدو نظاما ميليشياويا مسلحا في العراق، يبدو قزما عاجزا في لبنان، حتى وإن لم يتقنه السلاح.

لقد تم تقديم المشروع الطائفي، في دوائر التخطيط الأميركية قبل غزو العراق، بوصفه جزءا من الحملة لـ«إعادة العراق إلى القرون الوسطى».

هذا المشروع الذي تعود أصوله إلى مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي في إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، لم يكن سوى مشهد من مشاهد التحولات التي فرضها ظهور «الجمهورية الإسلامية في إيران» عام 1979. بعد عام واحد فقط، ومع اندلاع الحرب ضد العراق، التقط بريجنسكي الفكرة: إعادة تفتيت العالم العربي على أساس العرق والمذهب والدين.

لم تكن الفكرة، بحد ذاتها، تنطوي على عبقرية استثنائية. كانت مجرد محاولة لتعميم النموذج الطائفي الإيراني في مجتمعات أخرى، لتمزيقها من الداخل.